



مسعود الرمضاني

الناشط الحقوقي والرئيس السابق
للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية

منصات المهاجرين بين الضغط الأوروبي ورفض دول شمال إفريقيا

لننطلق، عند الحديث عن الهجرة، من المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يضمن حُرِّية تنقل الأشخاص من بلد إلى آخر، وحُرِّية التنقل هذه تشمل الحق في التنقل داخل أرض البلد أو خارجه، ولا يُمكن لأي دولة أن تمنع ذلك، كما يحق، حسب اتفاقية جنيف، لكل شخص أن يطلب اللجوء في بلد إذا ما تعرض للاضطهاد في بلده، بسبب آرائه السياسية أو مُعتقداته الدينية.

التضييق الأوروبي على الهجرة:

ذلك هو المبدأ العام، لكن الواقع أن الانتخابات في جل الديمقراطيات الغربية التي كان تركيز أحزابها فيما مضى على تقديم برامج اقتصادية واجتماعية، أصبحت اليوم تركز، في أغلبها، على مُحاربة الهجرة وصد المهاجرين، بل أصبح مقياس النجاح في الانتخابات، في أحيانٍ عديدة، هو مدى الحزم في مواجهة تدفقهم عبر البحر، والحد من قبول مطالب اللجوء، بناءً على أفكار مُسبقة نجح اليمين الأوروبي في ترويجها وهي أن المهاجرين هو سبب كل أمراض المجتمع، ابتداءً من البطالة إلى مظاهر العنف والتطرف.

وأمام صعوبة الحد من تدفق الهجرة غير النظامية، خاصة، بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط، وارتفاع نسب الفقر، والأزمات والحروب الأهلية



التي تنشب أحيانًا في البلدان الإفريقية، فقد ركزت بلدان شمال المتوسط على الحلول الأمنية الصارمة ومراقبة البحر بكل الوسائل الإلكترونية والبشرية الممكنة، ووصل الأمر أخيرًا إلى منع منظمات المجتمع المدني من إسعاف المهاجرين في البحر، مما جعل نسب الوفيات ترتفع رغم تراجع عدد المهاجرين غير النظاميين¹.

فقد أغلقت إيطاليا موانئها أمام سفينة إنقاذ المهاجرين «أكواريس» التي كانت تُقل حوالي ستمائة مهاجر غير نظامي جرى إنقاذهم في البحر، مما جعل السفينة تنهي مهامها في البحر، مُرجعة الأسباب إلى المضايقات التي تتعرض إليها من دول مثل إيطاليا ومالطا وفرنسا، وصلت هذه المضايقات إلى حد منع السفينة من التسجيل في الموانئ، «فشلنا في الدفاع عن أنفسنا ضد غزو المهاجرين» (فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر)

أمام الأزمات الاقتصادية التي تهز أوروبا وفشل الأحزاب التقليدية في إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الاجتماعية المُدَّة، وأمام تدفق المهاجرين من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، وسط خوف أوروبي شعبي من فقدان مواطن الشغل، في واقع هشاشة التشغيل التي تجتاح العالم، وفي واقع التوقع داخل هويات مُغلقة، والخوف من فقدان «الهوية الأوروبية»، تحولت الهجرة إلى قضية رئيسية يُستفتى من خلالها اليمين الأوروبي مدى إيمانه بالقيم الإنسانية التقليدية، وقد استغل اليمين الشعبوي هذا الخوف وركز خلال حملاته الانتخابية على «التهديدات» التي تواجه أوروبا، اجتماعيًا وثقافيًا: ففاز رئيس وزراء المجر، فيكتور أوربان، من خلال شعاره في الذود «عن القيم المسيحية» وفازت الرابطة اليمينية الإيطالية بقيادة ماتيو سالفيني بفضل عدائها للمهاجرين.

أمام الفوز الساحق الذي ما انفكت الأحزاب اليمينية تُحققه على خلفية الموقف الصارم إزاء المهاجرين، بدأت الأحزاب الأخرى تُدرك أن الفوز في الانتخابات لا يمكن أن يتحقق عبر الشعارات التقليدية حول العدالة الجبائية والتشغيل والرعاية الاجتماعية.. وأنه لا يمكن إقناع الناخب الأوروبي إلا بموقف واضح من قضية الهجرة وقبول المهاجرين، لكن تبني الموقف اليميني المُتطرف يبدو صعب الهضم لدى الأحزاب الأوروبية التقليدية، يُضاف إلى ذلك الخشية من أن مسألة الهجرة ستتسبب في تفتت الاتحاد الأوروبي الهش، إذ يبدو أن كل بلد يُريد ترحيل الموضوع إلى البلد المجاور عوضًا عن إبداء شيء من التضامن، وهو ما دفع بوزير الداخلية الإيطالي، إنزو مافيرو ميلانزي، إلى «مُخاطبة

1 انظر تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 6 يوليو/ تموز 2018 «مع تراجع أعداد الواصلين وارتفاع معدلات الوفيات المفوضية تدعو لتعزيز البحث والإنقاذ»



ضمائر الحكومات الأوروبية» داعياً دول الاتحاد الى إقامة منصات فرز «في دول المنشأ والعبور» للمُهاجرين حتى يتم التعامل مع مطالب اللجوء بأكثر سهولة، وكذلك لمحاولة «إقناع المُهاجرين بعدم المُضي قدماً إلى أوروبا»⁽²⁾.

إلا أن أهم ما جاء في تصريح الوزير الإيطالي هو دعوته أوروبا تغيير سياستها نحو الهجرة وطلب آلية إلزامية، تُلزم أوروبا بإعادة توزيع طالبي اللجوء⁽³⁾. وذلك هو مرتبط الفرس وسبب الخلاف بين الدول الأوروبية.

تغيير تشريعات دبلن؟

تُريد إيطاليا التخلص من تشريعات دبلن التي تنص على أن مطالب اللجوء تُفحص في الدولة الأولى التي سجل بها الطالب وتُلج على ضرورة توزيع المُهاجرين على دول الاتحاد، وهو ما لم تقبله دول أوروبية أخرى من أمثال المجر والنمسا، ومعلوم أن كلاً من إيطاليا واليونان هما الأكثر عرضة لقبول المُهاجرين، باعتبارهما بوابتي أوروبا في المتوسط، ولكن بعد الاتفاق الذي وقّع مع تركيا سنة 2016، للحد من الهجرة غير النظامية، أصبحت إيطاليا الدولة والوجهة المُحبذة لراكبي قوارب الموت.

خلال الاجتماع الذي انعقد بمدينة بروكسل يوم الخميس 28 يونيو 2018، تعمق الخلاف بين مختلف البلدان الأوروبية حول من يتحمل مسؤولية المُهاجرين الوافدين، واللافت خلال القمة هو سيطرة خطاب اليمين المتطرف على النقاشات، سيطرة أعطت انطباعاً بأن الهجرة هي أهم القضايا الأوروبية وبأن القارة «تقبع تحت حصار المُهاجرين» وذلك رغم الانخفاض الكبير في عدد هؤلاء خلال الأشهر الأولى من سنة 2018⁴.

منصات الإنزال في بلدان شمال إفريقيا:

قُبيل قمة بروكسل، قال رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، دونالد تاسك، إن المجلس سيُقدم مقترحاً نمساوياً دنماركياً، يدعو إلى منصات إنزال خارج دول الاتحاد، سيتم فيها فرز المُهاجرين بين مستحقي اللجوء الذين يحتاجون إلى حماية دولية والمُهاجرين

2 موقع روسيا اليوم عربي: إيطاليا: على أوروبا أن تُغير موقفها من الهجرة، تاريخ النشر: 17-06-2018، المصدر: د.ب.أ. <https://ar.rt.com/kdsp>

3 - المصدر السابق

4 موقع عربي بوسط، تاريخ النشر: 21-07-2018، الأوروبيون اجتمعوا في بروكسل لحل أزمة اللاجئين، وهذه أهم القرارات التي اتفقوا عليها، <http://bit.ly/2RkqQ64>

لأسباب اقتصادية، وتُدِير هذه المنصات وكالات أوروبية، تقبل بالنظر في المطالب الأولى بينما يقع استبعاد الصنف الثاني بالسرعة اللازمة والكلفة الأقل، وحسب مسودة الوثيقة التي قدمها تاسك للمجلس فإن «مثل هذه المنصات ستوفر إجراءات سريعة للتمييز بين الصنفين وتقليص الحافز للشروع في الرحلات المحفوفة بالمخاطر» أي ركوب البحر إلى أوروبا⁽⁵⁾.

للتذكير فقط، فإن فكرة المنصات ليست جديدة تمامًا، إذ سبق لوزير الداخلية الألماني الأسبق، توماس ديميزر، أن اقترح سنة 2014 إنشاء «مراكز ترحيب» في إفريقيا بغية تقليص عدد الوفيات في البحر.

غياب الوضوح:

لكن الاقتراح، الذي صاحبه كثير من التكتّم والغموض، بقيت عديد الأسئلة تحوم حوله دون إجابة، منها مثلاً من سيُحدد مقاييس قبول مطالب اللجوء؟ وكيف سيتم التفاوض مع دول المنشأ؟ وماذا لو رفضت دول المنشأ عودة مهاجريها الذين لم يقع قبول مطالبهم؟، خاصة إن هناك تعهدات بعدم إرجاع هؤلاء قسراً إلى بلدانهم.

رفض دول شمال إفريقيا:

بعد تداول موضوع المنصات إثر اجتماع القمة الأوروبية في بروكسل في يونيو الماضي 2018، أجمعت المواقف الرسمية لبلدان جنوب المتوسط تونس والجزائر والمغرب وليبيا ومصر على رفض تركيزها، وهي من المرات القلائل التي تلتقي فيها هذه البلدان حول موقف تجاه السياسات الأوروبية.

وزير الخارجية التونسية، مثلاً قال: إن بلاده لا تقبل «بفتح هذه المنصات لاستقبال أو تجميع المهاجرين غير الشرعيين ونرفض تمامًا إقامتها على أراضينا»⁽⁶⁾.

ولا يختلف موقف المجتمع المدني التونسي عن الموقف الرسمي حول المنصات ولو، أحياناً، لاعتبارات مختلفة، حيث عبر الاتحاد العام التونسي للشغل في بيان صادر بتاريخ 6 أوت/أغسطس 2018، عن رفضه أن تتحول تونس إلى منصة إيواء للمهاجرين و«شرطياً لحراسة الشواطئ الأوروبية».

5 مهاجر نيوز، تاريخ النشر: 25-06-2018، إنقاذ مئات المهاجرين في عمليتين منفصلتين قبالة السواحل الإسبانية والليبية، <http://bit.ly/2KtrMov>

6 جريدة الصباح التونسية، 24 جويلية 2018



وعبّر المُنْتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن تّمينه للموقف الرسمي التونسي الرافض لتركيز المنصات وجدد دعوته الحكومة التونسية «للتمسك بهذا الموقف في وجه كل الضغوطات المُرْتقبة والمساومات وذلك احتراماً للثورة التونسية ومبادئ دستور جانفي 2014» (3 جويلية 2018).

فشل محاولة أوروبية يمينية للتصدي للمُهَاجرين:

محاولات عديدة لثني المُهَاجرين سبقت اقتراح المنصات، منها الدعاية المضادة في البحر ومواجهة فرق الإغاثة، فخلال شهر أوت/أغسطس 2017، منع البحارة التونسيون سفينة «سي ستار» التي كانت تحمل نشطاء من منظمة «جيل الهوية»، وهي منظمة يمينية تدعو «للدفاع عن أوروبا» وترفع شعارات ضد المُهَاجرين من قبيل «لا تجعلوا من أوروبا موطناً لكم» من التزود بالوقود والغذاء في ميناء صفاقس، بعد أن وقع منعها من الإرساء في ميناء جرجيس، وذلك بعد توافد معلومات على أن السفينة تقوم بمهمة اعتراض السفن والقوارب التي تحمل مُهَاجرين وتمنع عنهم الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وكانت السفينة قد جمعت لهذا الغرض تبرعات فُدرت بحوالي 170 ألف يورو، خُصصت «لمطاردة المُهَاجرين» ومنعهم من الوصول إلى سواحل أوروبا(7).

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد توجه بنداء إلى البحارة التونسيين حتى لا «يتزكوا باخرة العنصرية» تُدنس موانئ تونس. كما توجه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنداء إلى البحارة التونسيين حتى لا «يتعاونوا مع من يُروج للعنصرية والكرهية(8)».

ليس رفض تونس فقط:

خلال زيارته لموريتانيا في جويلية الماضي، فشّل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون في إقناع الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، بخطته في إقامة محطة إنزال للمُهَاجرين، إذ يرى هذا الأخير أن موريتانيا لن تقبل بذلك وأن «حل قضية الهجرة ليس في بناء مراكز الإيواء لاستقبال المُهَاجرين، بل في معالجة أسباب الهجرة» التي تتلخص حسب رأيه في مُساعدة البلدان التي ينتمي إليها هذا الشباب على تخلي الفقر والبطالة(9)، مصر بدورها عبّرت عن رفضها أن «تكون فرياً خلفياً لحل مشكلات الهجرة الأوروبية».

7 انظر الجزيرة نت بتاريخ 10-08-2017، بحارة تونسيون يتصدون لسفينة «طرد المهاجرين»، خميس بن بريك - تونس، <http://tiny.cc/9vae8y>

8 القدس العربي، 7 أغسطس 2017، تعبئة في تونس ضد سفينة «سي ستار» المناهضة للهجرة غير الشرعية، <http://tiny.cc/pnbe8y>

9 الشروق التونسية، تاريخ النشر: 10-07-2018

تراجع أوروبي؟

خلال مؤتمر صحفي انعقد بتونس في 26 أكتوبر 2018، أكد جون كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، أن تونس لن تكون منصة لوضع مخيمات المهاجرين وفرزهم، «وأن طرح مثل هذه القضية ليس في جدول الأعمال، بل ولا يجب أن تُطرح أصلاً»⁽¹⁰⁾.

ويبدو أن هذا التراجع يعود إلى الموقف الرافض للبلدان الإفريقية، بعد أن تجندت بعض البلدان الإفريقية إلى جانب منظمة الوحدة الإفريقية لتعميم التصدي للمشروع لدى كافة بلدان القارة.

ونزل سقف المطالب الأوروبية من دول الجنوب إلى ما دون ذلك، حيث أكدت الناطقة باسم المفوضية، ناتاشا بارتو، في بداية نوفمبر 2018، أن الاتحاد يُحبذ «تسويات إقليمية لمسألة الهجرة والانزال»⁽¹¹⁾.

أي أن الاتحاد بدأ في تحضير اتفاقات مُحددة مع دول بعينها، تُقدم بمقتضاها الدول الأوروبية مساعدات مالية مقابل أن تلتزم دول جنوب المتوسط بمراقبة أكثر حزمًا للهجرة غير النظامية.

وهذا بالضبط ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي الآن، حيث تجري نقاشات مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، حول «تمويلات سخية» مقابل القيام بإجراءات أكثر تشددًا لمراقبة الهجرة، ومن المتوقع أن تطلب مصر مساعدات مالية وقروضًا بتسهيلات مُجزية مقابل ذلك، وكذا الشأن بالنسبة لتونس والمغرب وليبيا¹².

ويبدو أن تونس قد بدأت إجراءات الصرامة مُنذ مدة، خاصة خلال السنة الحالية، حيث وحسب دراسة قام بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن عدد المهاجرين الذين وقع إحباط محاولة اجتياز المتوسط خلسة قد ارتفع من 3187 سنة 2017 إلى 6369 سنة 2018، وذلك حتى شهر سبتمبر 2018.

10 Euroactif, 5 novembre 2018, EU lowers its ambitions on African migration control, <https://www.euractiv.com/section/development-policy/news/eu-lowers-its-ambitions-on-african-migration-control/>

11 Euroactif, 5 novembre 2018, EU lowers its ambitions on African migration control, <https://www.euractiv.com/section/development-policy/news/eu-lowers-its-ambitions-on-african-migration-control/>



ترحيل في كنف السرية؟

إلى جانب ذلك وبناءً على اتفاق تونسي إيطالي يرجع إلى سنة 2011، فإن عمليات الإعادة القسرية إلى تونس تجري أسبوعياً، حيث تصل رحلات أسبوعية من إيطاليا إلى تونس، تُقدر بحوالي أربعين مردلاً أسبوعياً وذلك بعيداً عن أنظار المراقبين وفي صمت تام من السلطات التونسية، مما أثار استياء منظمات المجتمع المدني⁽¹³⁾.

تلخيص:

محطات الإنزال للمهاجرين هو اقتراح من مجلس الاتحاد الأوروبي في جوان/يونيو الماضي، خلال قمة بروكسل، ويهدف إلى منع وصول المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا عبر إنشاء مراكز إيواء لهم في بلدان جنوب المتوسط، شمال إفريقيا تحديداً، وذلك من أجل فرزهم وفحص مطالب اللجوء وإعادة من يثبت أنه هاجر لأسباب اقتصادية واجتماعية إلى بلده الأصلي، ويأتي هذا المسار في إطار السياسة الأوروبية الهادفة إلى التقليل من تدفق الأجانب وتكليف جهات خارجية بذلك، ولكن وجد هذا التوجه معارضة كبيرة من دول شمال إفريقيا والشرق المتوسط، على غرار تونس والجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا وليبيا، كما كان له ردود فعل سلبية من منظمات المجتمع المدني، وذلك ليس فقط رفضاً للسياسات الأوروبية التي لا تحترم السيادات الوطنية، ولكن كذلك لعدم احترامه لحقوق الإنسان إذ حسب معاهدة جنيف، فإن لكل شخص الحق في مغادرة بلده وطلب اللجوء في أي بلد آخر يضمن سلامته، كما أن كثيراً من الأموال التي ستُقدّم إلى الحكومات في جنوب المتوسط، «ستهدى» لأنظمة جها، لا تحترم حقوق الإنسان ولا حق طلب اللجوء وليست لها الضمانات القانونية لحماية المهاجر، وإن ستقلل هذه المنصات من الوفود إلى أوروبا، فإنها لن تقلل من محاولات ركوب البحر والبحث عن ظروف أفضل للعيش، أمام آفات الفقر والبطالة وعدم الاستقرار التي يعيشها هؤلاء المهاجرين في بلدانهم.

وحتى في بلدان جنوب أوروبا حيث أُقيمت مراكز إيواء المهاجرين الفارين من جحيم الحروب والفقر في بلدانهم، فإن الأوضاع كانت سيئة للغاية وتزداد سوءاً، كلما ارتفع عدد المهاجرين غير النظاميين، فقد حذرت منظمة «أطباء بلا حدود» التي زارت مخيم «موريا» في جزيرة «ليسبوس» اليونانية في يوليو/جويلية الماضي 2018 أن «الوضع هناك يتدهور بشكل كارثي في ظل استمرار الاشتباكات وأعمال العنف وحوادث العنف

13 كايبتاليس، أبناء تونس، 15 أغسطس 2018، <http://tiny.cc/pfde8y>

الجنسي والأمراض النفسية داخل المخيم الذي يستضيف 8 آلاف مهاجر في حين أن طاقة استيعابه القصوى لا تزيد على 3 آلاف»⁽¹⁴⁾.

في السنوات الأخيرة، غلبت على السياسات الأوروبية، أكثر فأكثر المقاربة الأمنية، وأمام تواصل تدفق المهاجرين، تسعى الآن بكل الطرق للتخلص من أزمة تدفقهم عبر ترحيلهم إلى بلد آخر من خلال إبرام صفقات مع الحكومات، وحسب المراقبين فإن كلا الحليين، الأمني أو الترحيل، غير ناجعين ما دامت هناك معضلات عميقة في جنوب المتوسط، منها الفقر والبطالة والقمع السياسي والحروب الأهلية.

وحتى اتفاق مراكش الأممي حول تحقيق «هجرة آمنة ومنظمة ومُنظمة» التي صادقت عليه 164 دولة في العالم، خلال شهر ديسمبر الماضي، فقد أظهر انقساماً حاداً ضمن دول الاتحاد الأوروبي، رغم صبرته غير الإلزامية، حيث أثارَت نقاط عديدة، منها «تحسين الخدمات الأساسية للمهاجرين و»العمل على ألا يشوب تقديم الخدمات أي تمييز ضدهم» حفيظة حكومات اليمين في أوروبا.

أمام فشل كل المحاولات، ربما حان الوقت أن تنظر أوروبا إلى الهجرة نظرة مغايرة وتواجهها عبر استراتيجية واضحة تستبعد ردود الفعل الأمنية، استراتيجية تأخذ في الاعتبار مبادئ حقوق الإنسان وتُكرس التضامن الدولي، عند ذلك فقط يتحول المهاجرون، بكافة أصنافهم، من عبء إلى عامل إثراء تستفيد منه دول المنشأ والدول المضيفة.

14 مهاجر نيوز، 23-07-2018، «تدهور كارثي في أوضاع المهاجرين في مخيم ماريا باليونان».

